مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

الجماعات المسلحة في اليمن

آفاق جديدة في فهم المساءلة

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

تقرير

25 – مايو - 2023

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

للباحثة ندوى الدوسري

الجماعات المسلحة في اليمن

الانتهاكات وطرق المساءلة

الجماعات المسلحة

وانتهاكاتها في اليمن

ندوى الدوسري

خلال ما يقرب من عقد من الحرب الأهلية الطاحنة في اليمن، انتشرت الجماعات المسلحة غير الحكومية والميلشيات في أوساط جميع أطراف النزاع، حيث ارتكب أعضاء بعض الجماعات المسلحة انتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والاستيلاء على الأراضي والابتزاز والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وفي ظل انقسام الحرب في اليمن، قد يبدو الحد من هذه الانتهاكات مهمة مستحيلة – حيث لا توجد قيادة مركزية، ويمكن أن تكون الجماعات المسلحة غير متوقعة، فهياكل قيادتها متغيرة للغاية، وغالبا لا تستجيب لجهود بناء السلام التقليدية، التي تركز على الدولة.

لكن الأبحاث تظهر أن المانحين الدوليين وغيرهم تمكنوا من التأثير على سلوك الميليشيات نحو الأفضل. وعلى وجه الخصوص، يمكن للمانحين والداعمين العسكريين الدوليين الحد من نطاق وحجم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة التي تعتمد على الدعم الأجنبي الدولي والثنائي.

يرى هذا التقرير، الذي يستند إلى عشرات المقابلات في اليمن، بأنه حتى في المشهد الأمني المنقسم في البلاد، هناك مجموعة متنوعة من آليات المساءلة الرسمية وغير الرسمية – مثل منظمات المجتمع المدني، والوساطة القبلية، ووسائل التواصل الاجتماعي – التي نجحت، ويمكن أن تنجح أكثر. وعلاوة على ذلك، هناك فرص للجهات الفاعلة الدولية لتعزيز أفضل هذه الآليات بشكل مباشر. كما يركز هذا التقرير فقط على الجماعات المسلحة في المناطق التي تمكنت فيها الكاتبة من إجراء البحوث فيها بأمان، أي تلك الجماعات التابعة لمجلس القيادة الرئاسي في اليمن، الذي يقود الحكومة المعترف بها دوليا في البلاد. ولا يتضمن التقرير أبحاثا عن الحوثيين.

وتعد هذه الفرص مهمة مع دخول النزاع اليمني مرحلة جديدة هدأ فيها القتال وأصبحت هناك إمكانية لوقف دائم لإطلاق النار – وسيكون من المهم أكثر من أي وقت مضى تشجيع الحوكمة الأفضل وتقليل الانتهاكات من الجماعات المسلحة التي تدير اليمن الآن بشكل غير متكامل.

أهمية الحوافز

تستجيب جميع الجماعات المسلحة للحوافز، حتى تلك الجماعات المستقلة عن الدولة أو الخاضعة لسيطرة جزئية للدولة. وعلى وجه الخصوص، تسعى هذه الجماعات إلى الحفاظ على سمعتها وشرعيتها، سواء داخل اليمن أو على الصعيد الدولي، لأن هذه السمعة تساعدها على السيطرة على الأراضي والحصول على الدعم الدولي. ويمكن أن يكون هذا الدعم الدولي مباشرا، مثل الدعم العسكري من الدول المستفيدة. كما يمكن أن يكون غير مباشر، في شكل مساعدات دولية موجهة للمدنيين، والتي قد تغير منظمات الإغاثة توجيهها إذا علمت أن جماعة مسلحة ترتكب الانتهاكات.

أدرك المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان في اليمن أن حاجة الجماعات المسلحة إلى الحفاظ على سمعتها توفر فرصة لمحاسبتها. لسنوات، وثق هؤلاء المدافعون الانتهاكات ضد المدنيين، ورفعوا مستوى الوعي بحقوق المدنيين، وضغطوا على الجماعات المسلحة لمحاسبة أعضائها. كما ساعدت القبائل اليمنية ذات النفوذ في كثير من الأحيان في الضغط من أجل المزيد من المساءلة، ونفذت المنظمات الدولية برامجًا لتحسين التزام الجماعات المسلحة بالمعايير. لم يكن الهدف من هذه الجهود إنهاء الحرب، ولكن كان من المفترض على الأقل تخفيف معاناة سكان اليمن المحاصرين، وتحسين سلوك الجماعات المسلحة التي تسيطر على الأراضي والموارد.

ولكن في حين أن منطق هذه الجهود لتحسين سلوك الجماعات المسلحة واضح بما فيه الكفاية، إلا أنه كان من الصعب في كثير من الأحيان معرفة مدى المساعدة الفعلية التي قدمتها مثل هذه المبادرات. ولمعرفة ما إذا كانت هذه الجهود ناجحة، يجب أن تتجاوز الأبحاث توثيق انخفاض الانتهاكات – الذي قد يكون بسبب أي عدد من العوامل – والتحقيق في كيفية عمل آليات المساءلة المختلفة، وما إذا كانت هذه الآليات تستجيب للضغوط الخارجية.

يفتح هذا التقرير آفاقا جديدة في فهم مساءلة الجماعات المسلحة، من خلال تحليل ما يلي: مصادر مساءلة قطاع الأمن في اليمن. الآليات التي وضعتها الجماعات المسلحة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أعضاؤها؛ وغيرها من آليات المساءلة غير الرسمية والخارجية التي قد تقلل من أنماط الضرر اللاحق بالمدنيين. وعلاوة على ذلك، يبحث التقرير في المخاطر المرتبطة بكل آلية، ويقترح طرقا للتخفيف من هذه المخاطر. ويختتم التقرير بتوصيات لتعزيز المساءلة، حتى مع استمرار الصراع الأوسع نطاقا دون حل.

يستند البحث المقدم هنا إلى ثلاث وسبعين مقابلة، مع أعضاء الجماعات المسلحة، والمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان (بما في ذلك المحامين والصحافيين)، وموظفي المنظمات الدولية، وقاض عسكري رفيع المستوى، ومسؤولين حكوميين ومسؤولين في السلطات المحلية، وسياسيين، ومواطنين عاديين. وقد أجريت المقابلات بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2023، وغطت القوات في تعز، وفي الجنوب، وعلى الساحل الغربي. (يعتمد العمل على خريطة سابقة للجماعات المسلحة في اليمن نشرتها سنشري إنترناشيونال في يوليو / تموز 2021). وقد شارك الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بشرط عدم الكشف عن هويتهم. وبسبب عدم القدرة على الوصول والمخاطر المحتملة، لم تجر أي مقابلات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في شمال البلاد. ولذلك، يركز هذا التقرير على المناطق الخاضعة لسيطرة مجلس القيادة الرئاسي.

يظهر هذا البحث الشامل، باختصار، أنه في حين أن آليات المساءلة ليست كلها فعالة بنفس القدر، إلا أن الجهود المبذولة لتحسين الممارسات الحقوقية بين الجماعات المسلحة من غير الدول والجهات الفاعلة المختلطة تؤتي ثمارها. تريد هذه المجموعات إرضاء المجتمع الدولي، وهي على استعداد لإجراء بعض التغييرات على الأقل من أجل اعتمادها على أنها غير مسيئة. وتشمل أفضل الجهود لتحسين المساءلة العمل مباشرة مع الجهات المسلحة

لمساعدتها على فهم وقبول واتخاذ خطوات لتحسين مراعاتها للقوانين اليمنية والدولية المتعلقة بوظائفها، ودعم وبناء قدرات المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان المشاركة في محاسبة الجماعات المسلحة.

لم يكن الهدف من هذه الجهود إنهاء الحرب، ولكن كان من المفترض على الأقل أن تخفف من معاناة سكان اليمن المحاصرين.

وعلى نطاق أوسع، تشير نتائج التقرير إلى أن هذا النوع من الانخراط مع الجماعات المسلحة سيكون ضروريا للسلام في اليمن في نهاية المطاف. وبعد مرور عام على توقيع الحوثيين والحكومة اليمنية على وقف إطلاق النار، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن الجماعات المسلحة الأخرى ستكون سمة طويلة الأجل للحكم اليمني. إن تعزيز آليات المساءلة داخل الجماعات المسلحة وتحسين قدرة المجتمعات على التعامل مع الجهات المسلحة سيزيد من وعي الجماعات المسلحة وحساسيتها بشأن حماية المدنيين، ويقلل من سلوكياتها العدوانية. وبالتالي، فإن مثل هذه التدابير ضرورية لدعم السلام طويل الأمد في اليمن.

انتهاكات الجماعات المسلحة

تعمل معظم عشرات الجماعات المسلحة غير الحكومية والجهات الفاعلة المختلطة في اليمن خارج قيادة وسيطرة الحكومة اليمنية – حتى تلك المتحالفة بشكل وثيق مع الحكومة. حتى مديريات الأمن التابعة لوزارة الداخلية (فروع الوزارة على مستوى المحافظات) والعديد من الوحدات العسكرية تعمل بقليل من الدعم والإشراف من الحكومة المركزية المجزأة والتي تعاني من نقص التمويل.

تم دمج العديد من أعضاء الجماعات المسلحة المتحالفة مع الحكومة في القوات العسكرية والأمنية بعد بدء الحرب، وبالتالي فهم من الناحية الفنية تحت قيادة الحكومة اليمنية. لكن في الواقع، تعمل هذه المنظمات خارج هياكل الدولة، بل وتتنافس مع الدولة بطرق مختلفة. ويفتقر الأعضاء إلى التدريب والفهم للقوانين اليمنية وقواعد الاشتباك الدولية. كما استفادت بعض هذه الجماعات المسلحة من اقتصاد الحرب المزدهر.

وعندما ترتكب هذه الجماعات انتهاكات حقوقية، فإن هيكلها القيادي والسيطرة الضعيفة يجعل من الصعب محاسبة أعضائها. وتعاني المؤسسات الأمنية الرسمية من ضعف التمويل، وبالتالي فهي غير مجهزة تجهيزا جيدا لمعالجة هذه الثغرات. إن التدخل السياسي وضعف نظام العدالة يحرمان المدنيين من الآليات الرئيسية للشكوى وتحقيق العدالة.

ليس الغرض من هذا التقرير توثيق كل نوع من أنواع انتهاكات الحقوق، التي تم الإبلاغ عنها في مكان آخر. ومع ذلك، من المفيد مراجعة فئات انتهاكات حقوق الإنسان وتواترها في اليمن.

حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. يشكل الاختفاء القسري والتعذيب نحو 46 في المئة من الانتهاكات في اليمن. وغالبا ما يتم خطف الضحايا من منازلهم أو أماكن عملهم أو عند نقاط التفتيش، حيث يُخفون ويحرمون من الإجراءات القانونية الواجبة، ولا يسمح لهم بالاتصال بعائلاتهم.

الاستيلاء على الأراضي. تستولي الجهات المسلحة أو الأفراد المحميون من قبلهم على الأراضي ويبدأون في بناء المنازل أو البنية التحتية. وقد يستولون أيضا على أراض استراتيجية على طول الطرق. وفي بعض الحالات، تستولي الجماعات المسلحة على الأراضي لبيعها، ما يعمق مشكلة النزاعات على الأراضي. ففي تعز، استولى أعضاء الجماعات المسلحة على منازل المدنيين النازحين، لا سيما تلك القريبة من الخطوط الأمامية.

سوء المعاملة والابتزاز عند نقاط التفتيش. يتعرض المدنيون للانتهاكات عند نقاط التفتيش التي تربط المحافظات أو المناطق التي تسيطر عليها جهات متنافسة. وقال مدافع عن حقوق الإنسان في تعز: "في بعض الأحيان يطلبون هويتك، وإذا لم تعجبهم الطريقة التي تبدو بها، فسوف يختطفونك ويرمونك في السجن. وتنتشر ظاهرة ابتزاز المدنيين عند نقاط التفتيش، وكذلك ابتزاز شاحنات البضائع. ويمكن أيضا إرسال سائقي الشاحنات إلى السجن بشكل تعسفي. "سجن بئر أحمد [في عدن] مليء بسائقي الشاحنات المتهمين بأنهم حوثيون، حسبما أكد مدافع عن حقوق الإنسان في عدن.

العنف القائم على النوع الاجتماعي. يتعرضن النساء بشكل خاص للعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة. غالبا ما يمر الاغتصاب والاعتداء الجنسي دون عقاب أو يلقى باللوم على الضحايا. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في عدن العام الماضي، قام عضو في جماعة مسلحة بتخدير واغتصاب فتاة تبلغ من العمر سبعة عشر عاما. وبدلا من ملاحقة المعتدي عليها، سجنت الشرطة المحلية الفتاة واتهمتها بالدعارة. وتخلى عنها والدها وطالب "بترك الفتاة السيئة في السجن لتعاقب على خطاياها". تعتمد الجهات الفاعلة السيئة على ديناميكية إلقاء اللوم على الضحية لارتكاب انتهاكات أخرى، مثل ابتزاز النساء بصور ومقاطع فيديو خاصة تم الحصول عليها بشكل غير قانوني – وهي جزء من شبكة من الابتزاز تصل إلى سلسلة القيادة.

الانتهاكات ضد أفراد القوات المسلحة. يتعرض أفراد القوات المسلحة أنفسهم لسوء المعاملة من جانب رؤسائهم، بمن فيهم كبار القادة، حيث لا توجد آليات قائمة للأعضاء لتقديم الشكاوى أو لضمان الحماية. وتشمل حالات سوء المعاملة التخفيضات التعسفية في الرواتب، والاعتداء البدني، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وحتى الإعدام. وفي هذا السياق: قالت ضابطة تعمل في قوة أمنية في عدن: "إذا سألت لماذا خفضوا راتبك، فإنهم يقولون لك إنه قرار القائد وأنه حر في أن يفعل ما يشاء". يرتكب كبار القادة انتهاكات ضد مرؤوسيهم في ظل ثقتهم بالإفلات من العقاب. على سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2021، اعتدى حراس محسن الوالي، قائد ألوية الدعم والإسناد، جسديا على حارس المطار الذي قال للقائد إنه لا يمكنه دخول المطار مسلحا. وفي حزيران/يونيو 2021، توفي ياسر عليان، وهو عضو في ألوية العمالقة في حيس على الساحل الغربي، اختناقا بعد أن عذبه رؤساؤه في ألوية العمالقة ووضعوه في وعاء معدني تحت أشعة الشمس في درجات حرارة تصل إلى خمسين درجة مئوية.

العجز في التدريب والخبرة والأموال

هناك مجموعة متنوعة من الأسباب التي أدت إلى تفشي الانتهاكات في اليمن، ومن المهم فهم هذه الأسباب عند محاولة التخفيف من الانتهاكات. أحد أهم الأسباب هو نقص الخبرة والتدريب بين القوات غير النظامية – بما في ذلك بين كبار القادة.

عندما اندلعت حرب اليمن في عام 2015، انهارت قوات الأمن والجيش في جميع أنحاء البلاد. وكان معظم أعضاء الجماعات المسلحة من المدنيين قبل تجنيدهم في هذه القوات. ولم يتلقوا التدريب اللازم لفهم أدوارهم ومسؤولياتهم، ناهيك عن المفاهيم الأعلى مستوى مثل القانون الإنساني الدولي.

كان العديد من الضباط الحاليين والقوات العادية يعملون كمعلمين وصحيين وأصحاب متاجر وفنيي سيارات، وبعضهم أميون، حيث قال مسؤول أمني في عدن: "إنهم لا يعرفون كيف يؤدون واجباتهم، ولا يعرفون القانون، ولا يعرفون كيف يتواصلون ويتعاملون مع المدنيين". وفي المناطق التي تعرض فيها أفراد الأمن للهجمات والاغتيالات، فإنهم يميلون إلى الشعور بالتوتر، وقد يطلقون النار على سيارة تقترب للاشتباه في أنها تخص مهاجما.

وقال متخصصون في حماية المدنيين ومنظمات المجتمع المدني المحلية إن التدريب يمكن أن يحدث فرقا في مواقف وسلوك الجهات المسلحة، حيث لا يساعدهم التدريب على فهم واجباتهم وحقوق المدنيين فحسب، بل يمكنه أيضا بناء الثقة بين الجهات الأمنية الفاعلة والمجتمعات المحلية، وكذلك بين الجهات الأمنية المتنافسة. ووصف عضو بارز في اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان دورة تدريبية لمديري الشرطة. كان المتدربون في البداية في موقف دفاعي فيما يتعلق بالتدريب، لكن بحلول اليوم الثاني كانوا يناقشون مشكلة الانتهاكات. وكان لمركز المدنيين في النزاعات (سيفيك، حيث كان المؤلف المدير القطري لليمن من 2018 إلى 2019) تجربة مماثلة عندما أحضر جهات أمنية من تعز إلى عدن للمشاركة في دورة تدريبية، حيث اعترض السكان المحليون في البداية على مشاركة "الشماليين" في تعز، ولكن "بعد بضع ساعات من التدريب، أصبحوا مثل الأصدقاء الذين يمزحون ويضايقون بعضهم البعض".

وحدد جميع المسؤولين الأمنيين ومعظم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم نقص الرواتب كواحدة من المشاكل الرئيسية التي تساهم في الانتهاكات وغيرها من الأنشطة غير القانونية من قبل أفراد القوات، حيث لا تدفع الرواتب لفترات طويلة من الزمن. على سبيل المثال، في شباط/فبراير 2022، تلقى أفراد قوات الأمن في عدن أخيرا الراتب المستحق لهم عن نيسان/أبريل 2021 (وكانوا لا يزالون ينتظرون رواتب الأشهر العشرة المقبلة). وقال نائب مدير أمن عدن: "كيف تتوقع منهم القيام بعملهم وعدم اللجوء إلى طرق غير قانونية لكسب العيش؟" في حين قال مدير أمن شبوة: لا يمكنك تدريبهم على القوانين والأخلاق عندما يتضورون جوعا.

وتعاني مديريات الأمن من نقص حاد في الأموال التشغيلية. في المتوسط، تتلقى كل مديرية أمنية أقل من 13 مليون ريال شهريا (حوالي 11,000 دولار) والتي تهدف إلى تغطية التكاليف التشغيلية لقوة الشرطة، بما في ذلك سبعة وعشرون مركزا للشرطة داخل مدينة عدن، حيث يعمل حوالي 20,000 عنصر. وحتى في ذلك الوقت، غالبا ما يكون التمويل غائبا تماما لفترات طويلة من الزمن. لا تستطيع الشرطة تحمل تكاليف المركبات والغاز والأدوات الأساسية لمساعدتها على الرد على الجرائم، ناهيك عن محاسبة أفرادها.

لا سلطة، لا عدالة

باستثناء تعز ومأرب، تعمل القوات في الجنوب والساحل الغربي بالكامل خارج هيكل القيادة والسيطرة للحكومة اليمنية. لم يكن هناك تقدم يذكر في تنفيذ اتفاق الرياض لعام 2019 (الذي كان من المفترض أن يخلق المزيد من الوحدة بين الجماعات المختلفة التي تقاتل الحوثيين). وعلى الرغم من تشكيل المجلس الرئاسي للقيادة في نيسان/أبريل 2022، لايزال هناك انقسام عميق بين قوات الحكومة اليمنية وتلك التابعة (غالبا بشكل كبير) للمجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن القوات المحلية في تعز ومأرب متحالفة مع الحكومة اليمنية، إلا أن العديد من أعضائها ينتمون لخلفيات مدنية، ويعملون بأقل قدر من الإشراف من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.

وتتدخل هذه الجماعات المسلحة غير الخاضعة للمساءلة أساسا في نظام العدالة اليمني الضعيف أصلا. وصف قادة الأمن والمجتمع المدني هذا التدخل المتفشي بأنه عقبة رئيسية أمام محاسبة أعضاء الجماعات المسلحة على الأضرار المدنية. تم تسييس مؤسسات العدالة وتجزئتها وتخريبها من قبل أطراف النزاع منذ بدء الحرب في عام 2014. هناك مؤسستان قضائيتان متوازيتان، واحدة تحت سيطرة الحوثيين في الشمال والأخرى تحت سيطرة الحكومة اليمنية في الجنوب. وقد دمرت البنية التحتية القضائية إلى حد كبير بسبب الغارات الجوية والاقتتال الداخلي. وواجه القضاة والمدعون العامون والمحامون اعتداءات عنيفة واعتداءات جسدية وترهيب ومحاولات اغتيال. كما ظلت المحكمة العليا مختلة وظيفيا لسنوات.

وتعاني المحاكم من نقص كبير في القدرات من حيث المعدات والتدريب، ومن نقص حاد في الموظفين الإداريين وموظفي الدعم. وقد تآكلت قدرة القضاء أكثر خلال الحرب بسبب المحسوبية والفساد. وتتجاوز الشرطة بشكل روتيني سلطاتها للتأثير على المتابعة القضائية للقضايا، لا سيما في الحالات التي يكون فيها قادة أو مسؤولون عسكريون رفيعو المستوى هم المتهمون.

وقد أفسح غياب نظام قضائي فعال المجال أمام الانتهاكات المنهجية داخل القوات المسلحة، حيث أخذ العديد من القادة العدالة بأيديهم من خلال إنشاء سجونهم غير القانونية ومعاقبة أفرادها كما يحلو لهم، حيث قال صحافي محلي على الساحل الغربي: "لكل كتيبة سجنها الخاص وكل قائد يتصرف كما لو كان الله".

وفي هذه البيئة من الإفلات من العقاب والخلل الرسمي، أصبحت مجموعة متنوعة من آليات المساءلة الأقل معيارية ضرورية للحد من انتهاكات الجماعات المسلحة. وكما يظهر الكتالوج التالي لهذه الآليات، فإن بعضها فعال للغاية ويمكن الاستفادة منه بنجاح للسيطرة على سلوك الجهات الفاعلة غير الحكومية والمختلطة.

آليات المساءلة الداخلية

دفعت المخاطر المحتملة على السمعة والضغوط التي تمارسها جماعات حقوق الإنسان الدولية والمحلية قادة بعض الجماعات المسلحة إلى اتخاذ إجراءات للتصدي للانتهاكات التي يرتكبها أعضاؤها، حيث قام البعض بتفعيل الإجراءات القائمة على القانون اليمني، بينما أنشأ البعض الآخر ترتيباته المؤقتة الخاصة للحد من الانتهاكات في غياب مؤسسات العدالة الرسمية.

المجالس التأديبية

تمثل وزارة الداخلية اليمنية مديرية أمنية في كل محافظة. ولكل مديرية أمن مجلس تأديب لضباط وأفراد الشرطة. ويرأس المجلس مدير الأمن في المحافظة، ويضم أربعة أعضاء آخرين هم: المساعد لشؤون الشرطة، ورئيس الإدارة القانونية، ورئيس قسم شؤون الضباط، ورئيس قسم شؤون الأعضاء. تحال الشكاوى إلى المجلس بقرار من مدير الأمن بناء على طلب من رئيس العضو المتهم بارتكاب مخالفات أو عدم تأديب. يمكن للمجالس التأديبية إحالة القضايا إلى التحقيق الجنائي في نظام العدالة المدنية عندما يرتكب أعضاؤها انتهاكات خارج الخدمة.

وفي شبوة، يجتمع مجلس التأديب شهريا لاتخاذ قرارات في الحالات ثم يحيلها إلى مدير الأمن أو إلى إدارة الرقابة والتفتيش للموافقة عليها. ويفقد الأعضاء المتورطون في انتهاكات ذات طابع إجرامي حصانتهم ويحالون إلى محاكم مدنية.

وفي عام 2022، اجتمع مجلس تأديب تعز اثنين وثلاثين مرة واتخذ قرارات بشأن أربع وثلاثين حالة انتهاك من قبل أفراد الشرطة. وشملت العقوبات السجن، وسحب الرتب، ونقل المتهمين إلى مناصب أخرى تقل فيها سلطاتهم. وفي عدن، اتخذ مجلس التأديب قرارات بشأن 15 قضية في العام 2021، حيث شملت الإهمال وتجاوز السلطة والاحتيال واستخدام المنصب لتحقيق مكاسب شخصية.

الإدارة القانونية

تساعد الإدارة القانونية في وزارة الدفاع اليمنية وفروعها في مختلف الوحدات العسكرية على إبقاء القوات المسلحة تحت السيطرة. وهي تعمل على الرغم من صعوبة إنفاذ ولايتها.

وتعد الإدارة مسؤولة عن الانضباط ومحاسبة أفراد الجيش على الانتهاكات. ولكل منطقة من المناطق العسكرية السبع ولكل لواء عسكري وحدة للشؤون القانونية تتحمل المسؤولية أمام الإدارة القانونية الوطنية.

وهناك هيئات مماثلة أنشأتها الجماعات المسلحة. أنشأت القوات المشتركة، التي تسيطر على الساحل الغربي لليمن، إدارتها القانونية الخاصة في سبتمبر/أيلول 2019. وتعالج الإدارة، التي يرأسها محامون كانوا ينتمون إلى الجيش قبل الحرب، بشكل أساسي قضايا الانتهاكات التي يرتكبها أفراد القوات المشتركة. ويمكن أن تشمل قرارات الإدارة القانونية الإيقاف عن العمل دون أجر، وخفض الرواتب، والسجن، وأوامر تعويض المدنيين الذين تضرروا.

ولا تملك الإدارة القانونية في القوات المشتركة آلية لتقديم الشكاوى، لكن حالات سوء المعاملة التي يرتكبها الأعضاء غالبا ما يتم الإبلاغ عنها إلى الشرطة أو السلطة المحلية، التي تحيل القضايا بعد ذلك إلى قيادة القوات المشتركة، التي تحيلها بدورها إلى الإدارة القانونية. وفي شباط/فبراير 2022، قام قائد ألوية العمالقة، أبو زرعة المحرمي، بتشكيل لجنة برئاسة رئيس الإدارة القانونية في ألوية العمالقة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالسجون غير القانونية التي تديرها الكتائب، وتدخل الكتائب في القضايا المدنية وعمل المؤسسات القضائية والأمنية، وتورط الأعضاء في الاستيلاء على الأراضي.

تتعامل الإدارة القانونية للقوات المشتركة بشكل أساسي مع القضايا التي تنشأ بين أفراد القوات مثل الأفراد المتهمين بالخيانة أو التجسس لصالح الحوثيين أو ارتكاب انتهاكات ضد أعضاء آخرين.

وتحال القضايا المتعلقة بالمدنيين إلى نظام العدالة الرسمي كلما أمكن ذلك. ويراجع الفرع المحلي للإدارة القانونية بوزارة الدفاع (المعروف باسم الوحدة القانونية) داخل محور تعز العسكري – الهيئة العسكرية الرسمية المسؤولة عن حماية تعز – الشكاوى التي يحيلها قائد المحور إلى الوحدة. ثم تحيل الوحدة القضايا إلى الشرطة أو المخابرات

أو النيابة العسكرية أو النيابة العامة. كما يمكنها تشكيل لجنة للتحقيق أو كتابة مذكرة لطلب توضيح من الوحدة العسكرية التي ينتمي إليها العضو المتورط في الانتهاك.

ولا يتم اتباع لوائح الإدارة القانونية دائما. وهناك أمثلة على قادة أقوياء يتعاملون مع القضايا بطريقة مخصصة، في حين أنه ينبغي التعامل معها فعليا من خلال الإدارة القانونية.

القضاء العسكري

يعد القضاء العسكري ضروري لمعالجة وحل الانتهاكات التي يرتكبها أفراد الجيش اليمني. ولكنه يحتاج إلى الدعم والتعزيز لكي يكون أكثر فعالية.

وفي القانون اليمني، يعد القضاء العسكري هو الكيان المسؤول عن التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم التي يرتكبها أفراد الجيش. وتألف أساسا من سبع محاكم عسكرية، واحدة في كل قيادة عسكرية، ومحكمة استئناف، والدائرة العسكرية في المحكمة العليا.

وقد انهار نظام القضاء العسكري في عام 2015، ففي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وغيرها من القوات المناهضة للحوثيين، أعيد إنشاء المحاكم العسكرية والمدعين العامين بين 2018 و2020. وتمكن القضاء العسكري من الحفاظ على مستوى معقول من الاستقلال على الرغم من البيئة السياسية الاستقطابية التي تؤثر على القوات المسلحة. ويعمل كما هو مفترض، باستثناء مناطق الجنوب حيث التوتر بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي مرتفع. لكن المحاكم العسكرية تتعامل أحيانا مع القضايا المحالة من مختلف قوات الأمن، بما في ذلك القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتشمل هذه القضايا جرائم خطيرة. وقال مسؤول أمني كبير في المجلس الانتقالي الجنوبي إن المجلس حاول إحياء القضاء العسكري في الجنوب. ومع ذلك، يتم التعامل مع معظم القضايا من قبل القوات نفسها وخارج نظام القضاء العسكري، في ظل غياب تام للشفافية، وفقا لقاض عسكري في عدن. وأضاف: "لا نعرف كيف يتعاملون مع هذه القضايا".

وكما هو الحال مع نظام القضاء المدني، يواجه القضاء العسكري أيضا تحديات كبيرة، ويعمل الآن بدون ميزانية تشغيلية منذ ست سنوات. حيث لا تدفع مرتبات القضاة بانتظام. وصدر مرسوم بتشكيل محكمة استئناف، لكنها لم تبدأ عملها بعد وليس لديها مكاتب. ونتيجة لذلك، تتعطل الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية إذا طلب الاستئناف ويُحتجز بعض المتهمين لمدة خمس أو ست سنوات دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وأحيانا في قضايا بسيطة جدا.

وقد حال انعدام الأمن دون قيام القضاة العسكريين بواجباتهم. ففي خريف 2022، بدأ القاضي العسكري للقيادة العسكرية الرابعة في حل القضايا في مدينة تعز والمخا والخوخة على الساحل الغربي. وبعد شهرين، علق الجيش خدمة الحماية التي كان يقدمها للقاضي، ما دفعه إلى المغادرة إلى عدن. وقال مصدر في محور تعز إن التعليق كان بسبب محدودية الموارد.

نظام القضاء المدني

على الرغم من تضرر نظام العدالة في اليمن بسبب التوتر السياسي وتدمير بنيته التحتية في الحرب، إلا أنه لا يزال إحدى القنوات لتحقيق المساءلة.

وقالت عدة جهات مسلحة إنها تحيل أعضاءها الذين يرتكبون انتهاكات ذات طبيعة جنائية إلى التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية. وقال قائد قوات الحزام الأمني في أبين إنه في فبراير/شباط 2022، احتشد أفراد من قواته عند بوابة القاعدة تحسبا لدفع الرواتب عندما اندلعت مشادة كلامية وأطلق أحد أفرادها النار على آخر فأرداه قتيلا وأصاب ثلاثة آخرين. وألقي القبض على العضو وأرسل إلى محكمة جنائية مدنية، حيث حوكم هناك.

ومع ذلك، ذكرت جميع الجهات الفاعلة المسلحة وعناصر المجتمع المدني التي تمت مقابلتها القيود الخطيرة في نظام العدالة. ولمعالجة هذه الفجوة، اتخذت بعض القوات ترتيبات مؤقتة لتيسير معالجة حالات الاعتداء. وعلى الساحل الغربي، حاولت القوات المشتركة إحياء نظام العدالة من خلال دفع الرواتب في قطاع العدالة. وافتتحت قيادة الحزام الأمني في دلتا أبين، بالتنسيق الوثيق مع مديرية أمن أبين، مركزا للشرطة المدنية في كل منشأة من مرافقها لتسهيل التحقيق في حالات الانتهاكات ومعالجتها من خلال النظام القضائي.

اللجنة الوطنية للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

في ظل غياب نظام قضائي فعال، أصبحت اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان آلية مهمة لتوثيق الانتهاكات وحماية المدنيين من الجهات المسلحة المارقة.

وتعد اللجنة آلية وطنية مسؤولة عن رصد مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف النزاع والتحقيق فيها. وقد أنشئت بموجب مرسوم صادر عن الحكومة المركزية، لكن اللجنة تمكنت من البقاء مستقلة، وأظهرت درجة عالية من المهنية، وحافظت على معايير عالية في تقاريرها ومقاربتها، وفقا للخبراء. وأصدر فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن تقريرا في كانون الثاني/يناير 2022 أوصى بأن يدعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدول الأعضاء في المجلس اللجنة في حماية إنجازاتها، بما في ذلك إنشاء نسخة رقمية احتياطية في الخارج، ودعوة جميع الأطراف إلى التعاون معها.

وتضم اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان تسعة أعضاء، أربعة منهم من النساء. وبعد إجراء التحقيقات، ترسل اللجنة أيضا استفسارات إلى الجهات المسلحة، بما في ذلك الحوثيين، حول قضايا الانتهاكات التي يثبت تورط أعضائها فيها. كما أن لدى اللجنة مراقبون محليون في كل محافظة، بما في ذلك الشمال، يوثقون حوادث انتهاكات حقوق الإنسان بشكل أساسي من خلال إجراء مقابلات مع الضحايا. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تشرك الجهات المسلحة، بما في ذلك وزارة الداخلية، والجيش اليمني، والجهات الأمنية المختلطة العاملة في الجنوب والساحل الغربي. وترسل اللجنة مذكرات تحقيق إلى قيادة التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، وتعقد اجتماعات مع الفريق المشترك لتقييم الحوادث، وهو هيئة أنشأها التحالف الذي تقوده السعودية في العام 2016 للتحقيق في الانتهاكات أثناء العمليات العسكرية. كما تعمل بشكل وثيق مع مجموعات المجتمع المدني والجمعيات المهنية في الأنشطة، بما في ذلك التدريب على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها.

وتنسق اللجنة بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والمحلية الأخرى التي تركز على المساءلة. كما تتعاون مع آليات المساءلة الدولية مثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وفريق الخبراء، وتزودهما بمعلومات عن قضايا الانتهاكات.

ويعقد أعضاء اللجنة اجتماعات منتظمة مع كبار المسؤولين من وزارتي الداخلية والدفاع اليمنيتين، والقضاء، والسلطات المحلية، وضباط الشرطة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق بزيارات ميدانية منتظمة إلى السجون ومرافق الاحتجاز للتحقق من وضع السجناء واحترام حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة. ومن خلال المشاركة المباشرة مع الجهات الفاعلة المسلحة، تمكنت اللجنة من معالجة الانتهاكات، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. ففي فبراير/شباط 2022، قامت الهيئة بزيارة سجن بئر علي، وهو سجن سري في عدن يحتجز فيه مئات المعتقلين يتعرضون فيه للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، بعد حادثة حاول فيها سجين الانتحار. وكشف التحقيق الذي أجراه فريق اللجنة أن الرجل الذي حاول الانتحار وثمانية سجناء آخرين حرموا من الإجراءات القانونية الواجبة على مدى السنوات الأربع الماضية، حيث رفض القاضي السابق المسؤول عن مراجعة قضاياهم تسليم القضية إلى بديله أو معالجتها ما لم يتقاضى أجرا. وتمكنت اللجنة، من خلال علاقاتها المتعددة، من إحالة القضايا إلى القاضي الجديد.

آليات المساءلة غير الرسمية

من الواضح أن آليات المساءلة الرسمية، رغم أنها لا تزال ذات صلة، لم تحقق سوى نجاح متوسط في وقف انتهاكات الجهات الفاعلة المسلحة. وفي سياق حرب أهلية مريرة ومتعددة الأبعاد، فإن هذا ليس بالأمر المستغرب. ما يوفر بعض الأسباب للتفاؤل هو أن آليات المساءلة غير الرسمية قد حققت بعض النجاح - ويبدو أن لديها إمكانات أكبر، إذا تم رعايتها.

المجتمع المدني

ضغطت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني – بما في ذلك المحامون والوسطاء المحليون والمدافعون عن حقوق الإنسان – على الجهات المسلحة وأشركتها لمحاسبة أعضائها على الانتهاكات ضد المدنيين. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل خاص في تعز، حيث تعبر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عن رأيها على وسائل التواصل الاجتماعي، وكانت الجهات الفاعلة المسلحة، وخاصة شرطة تعز، متقبلة لمعالجة أنماط الانتهاكات ومساعدة المدنيين الضعفاء. كما ساعدت الجهود التي بذلها المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان على خلق وعي أكبر بحقوق المدنيين، سواء بين الجماعات المسلحة أو بين المدنيين.

وقد قال جميع من قابلناهم من تعز إن هناك انخفاضا ملحوظا في انتهاكات حقوق الإنسان في المدينة منذ العام 2019، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المناصرة المستمرة من قبل المجتمع المدني. وذكر مسؤول أمني كبير في تعز أن مجموعات المجتمع المدني والنشطاء يساعدونهم في تحديد ومعالجة سوء سلوك أعضائهم، حيث تعتبر قوة الشرطة دور المجتمع المدني حاسما وشكلا من أشكال الرقابة المجتمعية.

أدى الضغط المستمر من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في تعز إلى تشكيل المحافظ لجنة أمنية مشتركة تتكون من الشرطة والجيش لاستهداف المجرمين وأفراد القوات المسلحة المتورطين في الانتهاكات. ففي أغسطس/آب 2020، أطلقت اللجنة حملة وتمكنت من سجن غزوان المخلافي، أحد أشهر المجرمين في المدينة. يعد المخلافي مجرمًا، في الثالثة والعشرين من عمره، ارتكب انتهاكات جسيمة – بما في ذلك الابتزاز والاستيلاء على الأراضي والإعدامات – في ظل الإفلات من العقاب بسبب الحماية التي يتمتع بها من كبار قادة الجيش في المدينة.

,في عدن، حقق المجتمع المدني نجاحا متزايدا في العمل مع الجهات المسلحة لمعالجة الانتهاكات. بعض هذه الجماعات مؤيدة للانفصال وتتمتع بعلاقات جيدة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، مما ساعدها على الوصول إلى

الجماعات المسلحة والثقة بها. ومن خلال إشراك الجهات الفاعلة المسلحة، تمكنت جماعات المجتمع المدني من إطلاق سراح مئات المدنيين الذين اختفوا أو احتجزوا تعسفيا. ونجحت جمعية أمهات المختطفين التي تقودها النساء في التفاوض على إطلاق سراح ما يقرب من 1000 مختطف مدني من خلال المناصرة مع الشخصيات المؤثرة والجهات الفاعلة المسلحة. وتمكن بعض النشطاء من حل قضايا أكثر تعقيدا، مثل تأمين إطلاق سراح السجناء السياسيين أو المدنيين الشماليين الذين اعتقلوا في عدن واتهموا بلا أساس بأنهم حوثيون.

وفي عدن وتعز وأبين وشبوة، توثق مجموعات المجتمع المدني انتهاكات حقوق الإنسان، وتشرك المجتمعات، وتنظم ورش عمل للجهات الأمنية والقضائية حول حقوق الإنسان والقوانين اليمنية. وقال المدافعون عن حقوق الإنسان الذين تمكنوا من إقناع الجهات المسلحة بالتعامل مع حالات الانتهاكات إنهم يستخدمون نهجا بناء يرفعون فيه القضايا من خلال القنوات الرسمية، مثل إرسال مذكرات إلى القادة أو رفع دعاوى قضائية، مع الاستفادة من علاقاتهم مع شخصيات مؤثرة مثل كبار القادة أو قادة المجلس الانتقالي الجنوبي لضمان تفهمهم ودعمهم. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان كوسطاء يتنقلون بين مختلف الجهات الفاعلة للحصول على نتائج بطريقة تحقق العدالة للضحايا ولا تلحق أي ضرر.

ومع ذلك، في حين ينجح المناصرون في حل قضايا محددة من الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري، فإن جهودهم لا تؤدي في كثير من الأحيان إلى محاسبة أعضاء الجهات الفاعلة المسلحة المسؤولين عن الانتهاكات.

كما يفتقر المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان إلى القدرات والمهارات اللازمة لتنظيم انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها على النحو الواجب. وقال عضو في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن: "لديهم الكثير من المعلومات، لكنهم لا يعرفون كيفية توثيق [الانتهاكات] بشكل صحيح حتى يمكن استخدامها في المستقبل". "كل منظمة غير حكومية لديها منهجيتها الخاصة، ولكن سيكون هناك دائما معلومات مفقودة في الشهادات ومقاطع الفيديو والصور والتقارير الطبية وما إلى ذلك لإثبات حدوث الإساءة. بعد خمسة عشر عاما من الآن، عندما يسمح الوضع بذلك، لن يكون لديهم الأدلة اللازمة للعدالة الانتقالية".

كما أن دعوة الجماعات المسلحة إلى تغيير سلوكها تنطوي على مخاطر كبيرة. تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان ومنتقدو الانتهاكات أنفسهم للترهيب والتهديدات والقتل المستهدف. ويضطر البعض إلى العيش في المنفى، في حين تغلق منظمات أخرى قسرا. وفي حين لا يزال الكثيرون قادرين على الاستمرار في توثيق وفضح حالات سوء المعاملة بمساعدة متطوعين محليين، فإن عملهم يواجه تحديات بسبب نقص التمويل والموارد.

النظام القبلي

لدى النظام القبلي اليمني معايير مساءلة وعمليات قانونية فعالة ومتطورة. وهي الآلية الرئيسية لتحقيق العدالة في المناطق القبلية، وعلى نحو متزايد، في المناطق غير القبلية منذ العام 2011، حيث بدأت البلاد تعاني من عدم استقرار سياسي متزايد. وتستخدم الجهات الفاعلة المسلحة والمدافعون عن حقوق الإنسان النظام القبلي للتعامل مع قضايا الانتهاكات. وأشار مدير الأمن في شبوة إلى أن ما يقرب من ثلث قضايا الانتهاكات التي يرتكبها أفراد القوات يتم حلها من خلال الوساطة القبلية.

أولا، يقوم النظام العشائري على الاعتذار والاعتراف بالخطأ الذي ارتكبه الجاني أو قبيلته، مما يطمئن الضحايا. ثانيا، يسعى إلى تحقيق العدالة مع التركيز على المصالحة. يساعد هذا النهج في الحفاظ على النظام مع الحفاظ على الانسجام الاجتماعي عندما تكون آليات المساءلة الحكومية والرسمية مشكوك فيها أو غير فعالة، كما هو الحال في اليمن.

,قال قادة الأمن في أبين وشبوة إنهم كثيرا ما يتبعون القواعد القبلية للتعامل مع الانتهاكات، حيث يذهبون شخصيا أو يرسلون ممثلين كبار إلى الضحايا أو عائلاتهم، ويعترفون بالخطأ الذي ارتكبه أعضاؤهم، ويعتذرون، ويقدمون تعويضات، والتي عادة ما تأتي في شكل تعويض مالي أو "دية".

يوفر النظام القبلي الشكل الأكثر فعالية للمساءلة عندما تفتقر القوات إلى القيادة والسيطرة، وحيث تكون الآليات الرسمية مقيدة بشكل كبير.

كما يوفر النظام القبلي أكثر أشكال المساءلة فعالية عندما تفتقر القوات إلى القيادة والسيطرة وحيث تكون للآليات الرسمية قيود كبيرة. ففي فبراير 2022، اعتقل بعض عناصر قوة الحزام الأمني في مديرية لودر في أبين رجلا سرق سيارة ودهس مالكها، مما أدى إلى مقتله على الفور، وكان الجاني من قبيلة في قضاء نصاب في شبوة. ثم سلمه أعضاء وحدة الحزام الأمني التي تعمل في المنطقة إلى عائلة الضحية، التي أعدمته علنا.

,في تلك المرحلة، كان هناك خطر اندلاع صراع أوسع بكثير، حيث قال مدير الأمن في شبوة للكاتبة "لذلك، كان علينا أن نطلب من الوسطاء القبليين التدخل"، "لدينا شباب غاضبون وأرادوا الذهاب إلى أبين للانتقام لمقتل قريبهم [على يد لص السيارة]. لكن إذا سمحنا لهم بذلك، فإن ذلك سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام عمليات القتل الانتقامية بين القبائل في المحافظتين".

تساعد الوساطة القبلية بشكل خاص في السيطرة على الأضرار عندما ترتكب الانتهاكات من قبل الجماعات المسلحة التي لا تخضع لقيادة وسيطرة الجهات الأمنية الرسمية. سعى مدير الأمن السابق في شبوة إلى الحصول على مساعدة وسطاء قبليين بعد أن قتل أعضاء من ألوية العمالقة - الذين لا يخضعون لقيادته - تاجر قات في شبوة في أوائل العام 2022.

ومن أوجه القصور في النظام القبلي كآلية غير رسمية للمساءلة أن القبائل تهتم فقط بحماية أفرادها، حتى لو كان هؤلاء الأعضاء يعيشون في المناطق الحضرية مثل عدن وتعز. نجحت قبائل شبوة ويافع ولحج وأبين والضالع وتعز في الضغط على الجماعات المسلحة للإفراج عن رجال القبائل الذين يتعرضون للانتهاكات من قبل أفراد هذه القوات وتعويضهم. وفي المناطق الحضرية، لا يتمتع الضحايا الذين ينتمون إلى خلفيات غير قبلية بالحماية نفسها. وعلى حد تعبير أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في عدن، "ترتكب الانتهاكات عادة ضد العدنيين لأنهم لا يملكون قبيلة أو حكومة لحمايتهم".

وسائل التواصل الاجتماعي

برزت وسائل التواصل الاجتماعي كأداة قوية جديدة يستخدمها النشطاء اليمنيون لفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أعضاء الجماعات المسلحة. على سبيل المثال، قرر مختار عبد المعز، وهو ناشط يمني على وسائل التواصل الاجتماعي يعيش في تركيا، مكافحة الجرائم الإلكترونية والابتزاز الإلكتروني للنساء. وبمساعدة ودعم شبكة للمتطوعين داخل اليمن وخارجه، تمكن من تعقب المعتدين، وبعضهم أعضاء في جماعات مسلحة، وساعد عشرات الضحايا على وضع حد للانتهاكات.

وفي الآونة الأخيرة ، تتبعت منصة صدق، وهي منصة يمنية مستقلة لتقصي الحقائق على الإنترنت، وكشفت حسابا مزيفا على تويتر كان يشوه سمعة النساء العاملات في المنظمات غير الحكومية، والتي تبين أنها صحفية تعمل في الجيش اليمني. وتساعد هذه الجهود في إعلام الجهات المسلحة أو الضغط عليها لمعالجة الانتهاكات، وتؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج. على سبيل المثال، قال أحد كبار المدافعين عن حقوق الإنسان من تعز إن الجيش يولي اهتماما فوريا للقضايا التي أثيرت على وسائل التواصل الاجتماعي لأنه يشعر بالقلق من ذلك، فقد تشوه سمعته وتؤدي إلى فرض عقوبات دولية عليه. وقال ضباط كبار في قوات المقاومة الوطنية وشرطة تعز

إنهم يعلمون أحيانا بقضايا إساءة معاملة من قبل أفرادهم من وسائل التواصل الاجتماعي، ثم يحاولون معالجتها من خلال قنوات المساءلة الداخلية الخاصة بهم.

وفي حين أنهم يرون أن الدعوة إلى وسائل التواصل الاجتماعي فعالة، حذر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من أنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. في اليمن كما في أي مكان آخر، غالبا ما تكون الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي عدائية، مما يجبر الجماعات المسلحة على اتخاذ موقف دفاعي، مما يضر أحيانا بفرص تحقيق العدالة للضحايا. علاوة على ذلك، يمكن استغلال التسمية والتشهير على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الجهات الفاعلة السياسية التي يمكنها استخدامها لتشويه سمعة خصومها.

وفي بعض الأحيان، يكون الامتناع عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أكثر أهمية لتحقيق النتائج. وقال أولئك الذين تمكنوا من إقناع الجهات المسلحة بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أعضاؤهم إنهم نجحوا لأنهم اتبعوا نهجا تعاونيا مقترنا بالسرية. وقال محام نجح في إطلاق سراح عضو في حزب الإصلاح، احتجز تعسفيا من قبل جماعة مسلحة متحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن، إن جهوده أثمرت لأنه تأكد من أن حزب الإصلاح امتنع عن نشر أي شيء عن القضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. قال المحامي نفسه إنه اضطر إلى الانسحاب من تولي قضية نيابة عن عائلة قتل ابنها عند نقطة تفتيش في الجنوب في سبتمبر/أيلول 2021، بعد أن أصبحت قضيته مسيسة للغاية على وسائل التواصل الاجتماعي واستخدمت بشكل أساسي لمهاجمة المجلس الانتقالي الجنوبي من قبل خصومه السياسيين. ويمكن للتسييس أن يعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للخطر ويدمر الثقة التي اكتسبوها بشق الأنفس مع الجهات الفاعلة المسلحة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تقوض الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي فرص مساعدة الضحايا، وإذا لم تستخدم بعناية، فإنها تعرضهم للخطر. على سبيل المثال، إذا كانت هناك حالة اعتداء جنسي، يأخذها النشطاء الهواة إلى وسائل التواصل الاجتماعي دون الحصول على موافقة الضحية، الأمر الذي يمكن أن يسبب ضائقة عاطفية وعزلة اجتماعية بسبب وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالاعتداء الجنسي، ويمكن أن يعرض الضحية وعائلتها لخطر الانتقام.

اللجان المجتمعية

وفي تموز/يوليو 2021، أصدر محافظ عدن مرسوما بتشكيل لجان مجتمعية على مستوى المناطق والأحياء. وتقع اللجان داخل مراكز الشرطة، وتتمثل مهمتها في دعم الأمن وتعزيز التماسك الاجتماعي والسلام، ولديها لجان فرعية محددة مكرسة للتصدي للانتهاكات وحماية حقوق الإنسان. وتعمل طوعا ويقصد بها أن تكون بمثابة جسر بين المجتمعات المحلية من جهة والسلطات المحلية والأمن من جهة أخرى.

وقد ساعدت اللجان على إشراك الجهات الفاعلة المسلحة في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الأعضاء، وحل التوترات، والإبلاغ عن الجريمة، وتنظيم عمليات مراقبة المناطق والأحياء. ومع ذلك، يتردد بعض الأعضاء في المتابعة مع بعض الجهات المسلحة حول حالات الانتهاكات بسبب المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها. وقال أحد أعضاء اللجنة المجتمعية: "نذهب مع عائلات الضحايا إلى جهات مسلحة، لكن في بعض الأحيان يقولون لك إن الجاني يخضع لقائد مختلف. نحن خائفون على سلامتنا في بعض الأحيان".

وترى بعض الجهات الأمنية والمدنية الفاعلة في فكرة تشكيل لجان مجتمعية في الجنوب فكرة جيدة، من حيث المبدأ. ومع ذلك، هناك مخاوف من أن اللجان ليس لديها ولاية واضحة أو معايير اختيار للأعضاء، ما يجعلها عرضة للتسييس والاستقطاب من قبل الجهات الفاعلة القوية. وقال أعضاء اللجان المجتمعية وبعض الجهات

الفاعلة في المجتمع المدني، في المقابلات، إن هناك حاجة إلى عدم تسييس اللجان وتقديم الدعم التقني لها من خلال تدريبها على مسؤولياتها وحقوقها المدنية، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي مع اللجان والإشراف عليها.

الجهود الدولية لتعزيز المساءلة

أظهر البحث الخاص بهذا التقرير أيضا أن للمجتمع الدولي دورا قيما يلعبه في تعزيز المساءلة، على الرغم من أن وجوده المادي في اليمن لا يزال محدودا، إلا أن هناك العديد من الآليات البارزة التي استخدمها المجتمع الدولي بفعالية – والتي يمكن الاستفادة منها بشكل أكبر.

التقارير الدولية

أشار جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تمت مقابلتهم إلى أن تقارير المنظمات الدولية وتقارير وسائل الإعلام الدولية تساعد في الضغط على الجهات المسلحة لتغيير السلوك. وفي العام 2018، أدت تقارير صادرة عن وكالة أسوشيتد برس وهيومن رايتس ووتش حول السجون السرية إلى إغلاق بعض السجون وإطلاق سراح بعض السجناء الذين اختفوا قسرا على يد القوات المدعومة من الإمارات في الجنوب. ويقال إن تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن هي الأكثر فعالية، لأنها آلية مجلس الأمن الدولي لتوفير المعلومات ذات الصلة بالتصنيف المحتمل للأفراد والكيانات الذين انتهكوا قرارات مجلس الأمن بشأن اليمن. ويشعر قادة الجماعات المسلحة بالقلق إزاء الضرر المحتمل الذي قد يلحق بسمعتهم والعقوبات إذا تم وضع علامة على أسمائهم كمنتهكين لحقوق الإنسان. وقد اعتقل قائد محور تعز وعاقب الأفراد الذين أشار إليهم فريق الخبراء باسمه.

في أكتوبر/تشرين الأول 2021، أظهر عدم تجديد فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، وهو هيئة أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2017 لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن والإبلاغ عنها، عدم التزام المجتمع الدولي بالمساءلة.

الانخراط المباشر مع الجهات المسلحة

المنظمتان الرئيسيتان اللتان تعملان مباشرة مع الجهات المسلحة لتعزيز آليات المساءلة الداخلية وتعزيز قدرة المجتمعات على مساءلة الجهات الفاعلة المسلحة هما سيفيك CIVIC ونداء جنيف.

بدأت منظمة سيفيك CIVIC العمل في اليمن في أوائل عام 2018. لدى المنظمة مشاريع مع جهات فاعلة في الجيش والأمن في عدن وتعز ومأرب والجوف وشبوة وحضرموت والساحل الغربي. وتسعى سيفيك إلى تحسين المعرفة وإضفاء الطابع المؤسسي على حماية المدنيين بين القوات العسكرية وقوات الأمن. وهي تقوم بذلك من خلال تدريب المدربين لتطوير القدرة التدريبية للقوات، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير الحكومية والمختلطة والشرطة والجيش النظامي.

من الأسفل إلى الأعلى، تدعم منظمة سيفيك أيضا المشاركة المجتمعية من خلال الحوار المدني العسكري وبناء قدرات قادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني لمحاسبة القوات المسلحة على الأضرار المدنية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت سيفيك "مجموعات حماية مجتمعية" في المحافظات التي تعمل فيها حاليا. وهي توفر لهم تدريبا مكثفا بشأن حماية المدنيين، والمناصرة، وقضايا النوع الاجتماعي وقضايا الحماية. وتتألف هذه المجموعات من قادة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المحلي. ومن خلال جلسات الحوار المدني-

العسكري، تمكنت مجموعات الحماية المجتمعية من الضغط على كبار القادة لمعالجة الانتهاكات، لا سيما الاختفاء القسري والاختطاف والابتزاز عند نقاط التفتيش. وعلى سبيل المثال، في أغسطس/آب 2022، أزال قائد محور تعز خمس نقاط تفتيش أبلغت فيها المجموعات عن أنماط من الانتهاكات المدنية. وقد حققت المجموعات نجاحا مماثلا في عدن.

وقد تدخلت منظمة سيفيك CIVIC بنجاح بطرق أخرى. وفي الحالة الموصوفة أعلاه، التي تم فيها تخدير فتاة تبلغ من العمر سبعة عشر عاما واغتصابها، نجحت سيفيك في التنسيق مع قادة الجماعات المسلحة المحلية لإطلاق سراح الفتاة من حجز الشرطة.

وبدأت منظمة نداء جنيف العمل في اليمن في عام 2019، وتعمل حاليا مع المجلس الانتقالي الجنوبي ومحور تعز والقوات المشتركة على الساحل الغربي. أنشأت منظمة نداء جنيف شبكة لدعم القانون الإنساني الدولي في اليمن، مع أكثر من اثنتي عشرة منظمة غير حكومية محلية في لحج وتعز وعدن وشبوة وأبين. تضم الشبكة أيضا محامين وصحفيين ونشطاء ومؤثرين وقادة مجتمعيين. وتعمل منظمة نداء جنيف أيضا على بناء قدرة هذه المجموعات على توثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها، وبناء قدرة المجتمعات على التصدي للانتهاكات. وفي العام 2019، تمكنت منظمة نداء جنيف من إقناع المجلس الانتقالي الجنوبي على توقيع التزام خطي بالالتزام بمبادئ القانون الإنساني الدولي.

وقال العديد من كبار قادة الجهات الأمنية في تعز وعدن، بمن فيهم رئيس اللجنة الأمنية العليا في المجلس الانتقالي الجنوبي، إن نهج منظمة سيفيك ونداء جنيف مفيد لأنه لا يشمل التدريب فحسب، بل التوجيه، ويساعدهم على بناء الثقة مع المجتمعات. وأشاروا إلى ضرورة أن تواصل سيفيك ونداء جنيف عملهما لمساعدتهما على تحسين آلياتهما الداخلية للمساءلة. كما أعربتا لكلتا المنظمتين عن استعدادهما لمواصلة المشاركة في تنفيذ السياسات الرامية إلى حماية المدنيين ودعم القانون الإنساني الدولي.

تقليل التفاؤل

هناك عدة أسباب تدعو إلى الحذر في تبني آليات المساءلة المذكورة أعلاه. ومن الواضح أن لديهم حدودهم، والجهود لا تعمل بنفس الطريقة في كل موقف.

أشار القادة المسلحون الذين تمت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير إلى أنه غالبا ما يكون من الصعب محاسبة أفراد قواتهم بسبب ضعف نظام العدالة. وفي بعض الحالات، يعاقب القادة الأعضاء الذين ارتكبوا انتهاكات بالتحذيرات الشفهية والكتابية، والتعليق، وخفض الرواتب، والنقل، والسجن، اعتمادا على خطورة الانتهاكات. لكن إنفاذ آليات المساءلة يمكن أن يأتي بنتائج عكسية في بعض الأحيان ويؤدي إلى اشتباكات بسبب الافتقار إلى القيادة والسيطرة والانضباط بين الأعضاء. ونتيجة لذلك، قال القادة إنهم يحاولون تجنب أحكام الإعدام لأنها قد تكون إشكالية. ويلجأ القادة أحيانا إلى الوساطة القبلية، التي تنطوي على تقديم اعتذار وتعويضات للضحايا أو أسرهم.

لكن في عدن وتعز، يمكن أن يكون تعويض الضحايا انتقائيا، ولا يكون فعالا إلا إذا كان الضحية يعمل لدى أفراد نافذين لهم صلات بالقادة، حيث قال رجل في عدن احترقت سيارته في اشتباكات بين القوات في عدن العام الماضي: "إنهم يعوضون فقط من يريدون"، "إذا كنت لا تعرف الناس، فليس لديك فرصة|".

وفي شبوة، قال مدير الأمن السابق للكاتبة إنه لم يستخدم الوساطة القبلية إلا في الحالات التي يحدث فيها الانتهاك، ولا سيما في حالة القتل، عن طريق الخطأ. لكن عندما يكون الاعتداء متعمدا، يسمح للمحاكم بالتعامل مع القضايا. وهناك أدلة على أن المحاكم تستخدم استخداما مماثلا في أماكن أخرى: ففي أواخر العام 2021، في الضالع، نظر المجلس الانتقالي الجنوبي في قضيتي اثنين من أفراد قواته قتلا مدنيين من خلال المحكمة العسكرية، التي حكمت عليهما بالإعدام.

وتؤدي الجهود التي يبذلها المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان في بعض الأحيان إلى وضع حد للانتهاكات، ولكنها لا تنطوي في كثير من الأحيان على اتخاذ إجراءات ضد الجناة. ففي تعز، يوفر بعض قادة الجيش الحماية لأفراد الجيش المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويتردد بعض القادة العسكريين في محاسبة أفراده لأنهم بحاجة إليهم كمقاتلين، حيث قال محام في تعز: "يقولون إننا بحاجة إلى مقاتلين، ويمكن أن تنتظر المساءلة إلى ما بعد انتهاء الحرب". وتنطبق العقلية نفسها على قوات الأمن في عدن.

بعض التغييرات الإيجابية

هناك أدلة محدودة – معظمها قصصية – على أن مواقف الجماعات المسلحة تجاه انتهاكات المدنيين ووعيها بها قد بدأت تتغير. أقر القادة الأمنيون والعسكريون في كل من عدن وتعز بأن لديهم مشكلة في القيادة والسيطرة والانتهاكات ضد المدنيين. وقد أعربوا عن مطالبتهم بالدعم التقني والمالي لمساعدتهم على معالجة هذه المشاكل. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تحسن ملحوظ في التواصل بين الجهات المسلحة والمجتمع المدني، مما سمح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالوصول إلى السجون والضغط على الجهات المسلحة لمعالجة حالات الانتهاكات.

وتعد التغييرات الأخرى غير مباشرة أكثر، ففي عدن، أعاد المجلس الانتقالي الجنوبي هيكلته بحيث تتولى لجنة واحدة قيادة جميع القوات المتحالفة معه، وغرفة عمليات مشتركة داخل مديرية أمن عدن. وبهذه التدابير، تمكن المجلس الانتقالي الجنوبي من السيطرة على حركة المركبات التكتيكية داخل المدينة، وساعد في الحد من حوادث اصطدام المركبات التكتيكية بالمدنيين أو السيارات المدنية، التي كانت مشكلة شائعة في المدينة.

وقد شجع نقص الرواتب والرقابة أعضاء الجماعات المسلحة على إساءة معاملة المدنيين والاستفادة من معاناتهم.

كما بدأ المجلس الانتقالي الجنوبي في اتخاذ إجراءات لتأكيد قيادته. على سبيل المثال، في فبراير/شباط 2022، بدأ قائد الجماعة المسلحة المثيرة للجدل صامد سناح اشتباكات مع وحدات تابعة لأمن مطار عدن، مما تسبب في تعليق الرحلات الجوية في مطار عدن وإغلاق أحد الطرق الرئيسية في المدينة. نشر المجلس الانتقالي الجنوبي على الفور أعضاء من كتائب الصاعقة، وهي قوة مسلحة مختلفة، صادروا الأسلحة الثقيلة من سناح. وقد أقنع قيادي في المجتمع المدني على صلة بالمجلس الانتقالي الجنوبي سناح بتسليم نفسه سلميا. وأصدر مدير أمن عدن مرسوما جرد فيه سناح من رتبته، وحل الكتيبة، وأعاد تجنيد أعضائها في وحدات مختلفة.

كما أنشأ المجلس الانتقالي الجنوبي إدارة رفيعة المستوى لحقوق الإنسان. يعمل في الإدارة محامون وخبراء في حقوق الإنسان، ولديها فريق يوثق حالات الانتهاكات ويحقق فيها ويتابع مع الجهات المسلحة لمعالجة هذه الانتهاكات. وقال رئيس اللجنة للكاتبة إنها تمكنت من تحديد مكان المدنيين الذين اختفوا قسرا على أيدي القوات المسلحة في المدينة والتفاوض بنجاح على إطلاق سراحهم أو إقناع الجهات المسلحة بمعالجة قضاياهم من خلال المحاكم. كما وضع المجلس الانتقالي الجنوبي مدونة سلوك لقوات الأمن مع مبادئ توجيهية بشأن احترام التسلسل الهرمي واحترام حقوق المدنيين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، ساعدت منظمة سيفيك المجلس الانتقالي الجنوبي على تنظيم اجتماع تشاوري مع ممثلي المجتمع المدني وسيادة القانون لإضفاء الطابع المحلي على حماية المدنيين ودمجها في مدونة قواعد السلوك. ومع ذلك، لم تثبت هذه التغييرات فعاليتها بعد، لا سيما في ضوء زيادة انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي خلال العام 2022.

في تعز، يقول قادة الأمن والمجتمع المدني إن الوضع الأمني قد تحسن، في ظل انخفاض ملحوظ في الاغتيالات وإطلاق النار العشوائي والاستيلاء على الأراضي. هناك أيضا قيادة وسيطرة أفضل نسبيا مقارنة بالسنوات الأولى من الحرب. وقد شكل المحافظ لجنة أمنية مشتركة مؤلفة من الشرطة ومحور تعز لمكافحة جرائم الجماعات المسلحة والانتهاكات الجسيمة مثل الاستيلاء على الأراضي. وتعد قنوات الاتصال بين الجهات الفاعلة المسلحة وجماعات المجتمع المدني والناشطين والمجتمعات مفتوحة في تعز مقارنة بأماكن أخرى في البلاد، ومن السهل الوصول إلى الجهات المسلحة، حيث تتمتع المدينة بمجتمع مدني نابض بالحياة وجماعات حقوق الإنسان. ووجد تقرير صدر مؤخرا عن مركز السياسة اليمني أنه على الرغم من التحديات العديدة، تواصل شرطة تعز تعزيز الأمن، وتحظى بثقة العديد من السكان.

وهناك أيضا اهتمام متزايد بتعزيز دور المرأة في الأمن، الذي يأمل البعض أن يحد من بعض الانتهاكات ويساعد على تمكين المرأة من الوصول إلى العدالة. وفي عدن وتعز وشبوة، اتخذت الجهات الأمنية الفاعلة خطوات لتمكين الشرطة النسائية، وهناك الآن أعداد كبيرة تعمل في سجون النساء، وعند نقاط التفتيش – لا سيما إجراء عمليات تفتيش للنساء الأخريات – وفي بعض المناصب العليا لوحدات شؤون حماية الأسرة، المسؤولة عن التعامل مع قضايا النساء والأحداث داخل مديريات الأمن.

تعزيز مستوى النجاح

يُظهر بحث هذا التقرير أن هناك عدة طرق يمكن من خلالها زيادة الاستفادة من النجاحات في المساءلة. ويتمثل أحدها في مواصلة الضغط على أطراف الصراع لحل القضايا التي تؤثر على الحالة الاقتصادية والإنسانية، حيث شجع نقص الرواتب والرقابة أعضاء الجماعات المسلحة على إساءة معاملة المدنيين والاستفادة من معاناتهم. وسيساعد ضمان دفع الرواتب، واستقرار الريال اليمني، والتقديم السلس للخدمات الرئيسية في التخفيف من حدة المشكلة.

وثمة طريقة أخرى تتمثل في إدراج المساءلة وحماية المدنيين في مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ويمكن القيام بهذه المشاركة من خلال حوار المسار الثاني. إن مشاركة الجهات الفاعلة المسلحة من قبل مكتب

المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ستحفز تلك الجهات الفاعلة على تغيير السلوك، حتى لو كان ذلك فقط لتجنب العقوبات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المانحين إعطاء الأولوية لدعم المنظمات الدولية التي تعمل على تعزيز آليات المساءلة بين الجهات الفاعلة المسلحة. وقد ساعدت منظمات مثل سيفيك ونداء جنيف في خلق مطالبة بين الجهات الفاعلة المسلحة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أعضاؤها. ويعد الدعم المستمر لبرامجها أمر ضروري للبناء على هذا الزخم وتحقيق نتائج مستدامة.

ومن التدابير المهمة الأخرى دعم المجتمع المدني اليمني والمدافعين عن حقوق الإنسان. يجب على المانحين زيادة التمويل للبرامج التي تقدم بناء القدرات والتدريب والمساعدة لأولئك الذين ينشطون حاليا في توثيق حقوق الإنسان وحماية المدنيين من الانتهاكات التي ترتكبها الجهات المسلحة.

وهناك أيضا حاجة إلى دور أكبر للآليات الدولية ووسائل الإعلام في فضح منتهكي حقوق الإنسان. على فريق خبراء مجلس الأمن المعني باليمن، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية النظر في الإبلاغ عن الجهات المسلحة، بما في ذلك القادة الأفراد المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المهم أيضا تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وأخيرا، يحتاج اليمن إلى زيادة التمويل لتعزيز قدرة نظام العدالة. على المانحين النظر في البرامج التي توفر التدريب والدعم المادي المباشر وإعادة تأهيل مؤسسات نظام العدالة والمهنيين. يجب أن يشمل ذلك مراكز الشرطة والسجون والمحاكم ومرافق الادعاء.

وحتى مع وجود سلام دائم في اليمن، هناك طرق لتحسين الحكم وحياة المدنيين في جميع أنحاء البلاد، حيث يعد الاستثمار في الآليات الصحيحة لمساءلة الجماعات المسلحة خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح.

HTTPS://TCF.ORG/CONTENT/REPORT/A-THREE-PART-FORMULA-TO-PERSUADE-ARMED-GROUPS-IN-YEMEN-TO-RESPECT-HUMAN-RIGHTS/